

اقتراح قانون يتعلق باختصاصي الرعاية الصحية الذين يسقطون ضحايا
وباء كورونا

المادة الأولى: يعتبر شهيد الواجب كل من سقط في مواجهة وباء كورونا من
اختصاصي الرعاية الصحية

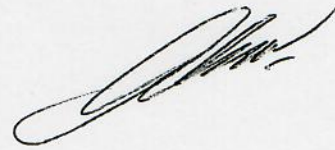
المادة الثانية: تمنح عائلة الشهيد، الاختصاصي في الرعاية الصحية
والمنتسب إلى نقابة مهن حرة مرخصة الحق في الحصول على كامل التقاعد
من قبل النقابة المعنية حسب الاختصاص (اذا وجدت) والتعويضات
المستحقة لموظف درجة ثانية برتبة رئيس مصلحة في وزارة الصحة العامة

المادة الثالثة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية

ماريون



الكسندر موسيان



١٤/٤/٢٠٢٠

الاسباب الموجبة

في ظل جائحة كورونا وسقوط عدد لا يستهان به من اختصاصيي الرعاية الصحية خلال تأديتهم واجبه المهنى.

ان اقتراح القانون الراهن يرمى الى تقدير تضحيات اختصاصيي الرعاية الصحية، واعتبارهم شهداء الواجب، واستحقاقهم التعويضات من الدولة اللبنانية، وكامل مستحقات التقاعد من النقابة المعنية.

واريو كون



الكسندر مالهوسيان



الأسباب الموجبة :

لما كانت ظاهرة إطلاق الرصاص من الظواهر الخطيرة التي ساهمت بشكل كبير في تحويل حفلات الأفراح إلى أتراح، والمناسبات السعيدة إلى ماتم، إذ تكثرت في مناسبات الأعراس وتجمعات الشباب، الأمر الذي أصبح يشكل أرقاً وخطورة على المواطنين، والشواهد والإحصائيات على ذلك كثيرة، سواءً في المستشفيات أو في المراكز الأمنية.

ولما كانت هذه الظاهرة تأخذ بالتفشي أيضاً في المناسبات السياسية في الأونة الاخيرة ، بحيث أصبح استخدام الأسلحة أثناء المناسبات على امتداد الأراضي اللبنانية ، بل ويتباهى مطلقو الأعيرة النارية بنشر الفيديوهات عبر الإنترنت ما سمح في أحيان كثيرة بالنقاط مقاطع يموت فيها الناس أو يصابوا إصابات بالغة.

ولما كان اقتراح القانون هذا ، يدخل ضمن الحلول المقترحة للتخفيف من سلبات ظاهرة استخدام الأسلحة النارية في المناسبات ، وما ينتج عنها من أضرار جسيمة تؤدي لإصابات خطيرة ناهيك عن ترهيب المواطنين والوطن برمته؛

ولما كان النص القديم للمادة 75 موضوع اقتراح التعديل هذا ، يعرض مرتكب هذا الجرم للعقوبة بالسجن أو بالغرامة المالية.

ولما كان اقتراح القانون هذا ، فيه من التشديد بحيث يتعرض مرتكب هذا الجرم للعقوبة بالسجن و بالغرامة المالية، أي بكليتي العقوبتين مع رفع قيمة الغرامة والمدة السجنية.

ولما كانت الكلفة المالية لهذا اقتراح القانون لا تؤثر على المالية العامة لا بل بالعكس فان الغرامات المالية المشددة المقترحة من شأنها تعزيز الخزينة العامة .

لذلك وسنداً لأحكام المادة 117 من النظام الداخلي للمجلس النيابي نتقدم بإقتراح القانون المعجل المكرر أملىن من المجلس النيابي الكريم مناقشته وإقراره.

٢٢ آذار ٢٠٢١

